

Distr.: Limited  
25 June 2013  
Arabic  
Original: French

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق  
الدورة الثالثة والخمسون  
٢٨-٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣  
البند ٧ من جدول الأعمال  
اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثالثة والخمسين

## مشروع التقرير

المقررة: السيدة إيلين بيبي (فرنسا)

إضافة

## مسائل التنسيق

## الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

(البند ٤ (ب))

## دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

١ - في جلستها ١٢ المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣، نظرت اللجنة في تقرير الأمين العام عن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/AC.51/2013/6).

٢ - وقام وكيل الأمين العام والمستشار الخاص لشؤون أفريقيا بعرض التقرير وبالرد على الأسئلة التي طرحت أثناء نظر اللجنة في التقرير.



## المناقشة

- ٣ - في ضوء الحالة الصحية الراهنة للرئيس نيلسون مانديلا، نوهت جميع الوفود بالإسهام المهم الذي قدمه الرئيس مانديلا طيلة سنوات حياته لصالح جنوب أفريقيا والإنسانية، وأعربت عن تمنيها له بالشفاء العاجل.
- ٤ - وأثنت الوفود على مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا لما تميز به التقرير من شمول. كما رحبت الوفود بالعمل الذي يضطلع به المكتب وأعربت عن تأييدها له، وخاصة دوره كمنسق لدعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.
- ٥ - وأكدت الوفود من جديد الأولوية التي تحظى بها أفريقيا في جدول الأعمال العالمي، وكررت تأكيد أهمية تكثيف الدعم المنسق المقدم من منظومة الأمم المتحدة لجميع الأولويات القطاعية لعمل المنظمة بشأن أفريقيا. ولاحظت بعض الانخفاض في الموارد المالية والموارد من الموظفين المخصصة لأفريقيا من جانب بعض الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وأعربت بعض الوفود عن الحاجة إلى مواءمة خطط ميزانيات الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة مع الأولويات الوطنية والإقليمية للقارة الأفريقية.
- ٦ - وشددت الوفود على الحاجة إلى مواصلة تعزيز الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة في دعم التنمية في أفريقيا، وخاصة فيما يتعلق بالمشاورات الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. في هذا الصدد، أكدت بعض الوفود على الحاجة إلى تنسيق هذه العملية بشكل وثيق مع أهداف التنمية المستدامة، حسب التكليف الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، وضمان استمرار دعم الأمم المتحدة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما القضاء على الفقر، والصحة، وكفالة أن تحتل التنمية المستدامة موقعا مركزيا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.
- ٧ - وأكدت بعض الوفود، مع تقديرها للمنجزات الكبيرة التي تحققت في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تراعي على النحو الواجب التحديات التي تواجه أفريقيا في مجال التنمية الاقتصادية، بما في ذلك التحديات الناشئة مثل تغير المناخ، والأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وأزمة الغذاء، وتقلب أسعار السلع الأساسية.
- ٨ - وشددت الوفود على ضرورة مواءمة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مع أولويات أفريقيا، على النحو المبين بوضوح في الخطة الاستراتيجية لمفوضية الاتحاد الأفريقي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ المعتمدة مؤخرا. كما شددت الوفود على أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تبني على النجاحات التي تحققت في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

وأن تركز على التحول الهيكلي، والنمو الشامل، والابتكار والتعليم، والتنمية البشرية والاجتماعية.

٩ - وأكدت بعض الوفود أهمية الصلة بين السلام والأمن والتنمية، ورحبت بالشراكات المتزايدة الداعمة لتنمية أفريقيا، بما في ذلك عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بتنمية أفريقيا ومنتدى التعاون الصيني الأفريقي وغيرهما من الشراكات الاستراتيجية الثنائية مع أفريقيا. وفي هذا الصدد، شددت بعض الوفود على الحاجة إلى تعزيز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بالموارد الكافية لتمكينه من القيام على نحو فعال بتنسيق جميع المبادرات المتعددة الأطراف لدعم التنمية في أفريقيا، ومن تقديم دعم أفضل لوكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في تنفيذ أولوياتها، ولا سيما الزراعة، عن طريق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وتطوير البنية التحتية، من خلال برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، والوصول إلى الأسواق وتيسير التجارة، والتنمية البشرية والاجتماعية، والعلم والتكنولوجيا.

١٠ - وأعربت الوفود عن تأييدها لقيام الأمم المتحدة برصد آلية التنسيق الإقليمية، لا سيما بشأن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العشر سنوات لبناء قدرات للاتحاد الأفريقي. وأعربت بعض الوفود عن تأييدها للدعوة إلى وضع استراتيجية مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعبئة الموارد، وإنشاء صندوق استثماري لتيسير تنفيذ وتنسيق أنشطة خطط الأعمال المستهدفة للمجموعات داخل آلية التنسيق الإقليمية. وشجعت الوفود مختلف هذه المجموعات على زيادة تبادل المعلومات داخل كل منها وبين بعضها البعض، وعلى وضع خطوط أساس وأهداف واقعية، وإبداء مزيد من الإرادة والاستعداد للعمل مع بعضها البعض.

١١ - وشددت الوفود على الحاجة إلى إدماج المسائل المشتركة لآلية التنسيق الإقليمية على نحو أفضل في صلب عمل المجموعات المعنية، بما يتيح للآلية أن تقدم بمزيد من الفعالية الدعم التقني اللازم إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وتحسين سبل تيسير تنفيذ البرامج المتعددة القطاعات لبناء القدرات.

١٢ - أعربت الوفود عن رأي مفاده أن تحول أفريقيا إلى الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر ينبغي أن ينظر إليه في ضوء تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠.

١٣ - وأعربت الوفود عن تقديرها للتحليل الوارد في الفقرة ١٠٥ من التقرير التي توجز التحديات والقيود في المجالات قيد النظر.

## استنتاجات وتوصيات

١٤ - رحبت اللجنة بالتقرير السنوي للأمين العام عن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/AC.51/2013/6) وأوصت بأن توافق الجمعية العامة على الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الفقرات من ١٠٦ إلى ١١٤ من التقرير.

١٥ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في تقاريره المقبلة معلومات مفصلة تتعلق بالنتائج المحتملة للإنجازات المتحققة في سبيل بلوغ أهداف الشراكة الجديدة.

١٦ - وأوصت اللجنة أيضا بأن تكرر الجمعية العامة طلبها إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مواصلة تشجيع المزيد من الاتساق في عملها الداعم للشراكة الجديدة، استنادا إلى المجموعات المتفق عليها لآلية التنسيق الإقليمي في أفريقيا، وأهابت بمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل تعميم مراعاة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا في جميع أنشطتها المعيارية والتنفيذية، بما في ذلك تمويل البرامج والمشاريع، وتعبئة الموارد، وتقديم المساعدة الإنسانية؛

١٧ - وأوصت اللجنة كذلك أيضا بأن تطلب الجمعية العامة إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مواصلة التنسيق بصورة وثيقة مع وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة، بوصفها الهيئة الفنية للاتحاد الأفريقي، ومع غيرها من هيئات مفوضية الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة، وذلك لمواصلة تعزيز تنفيذ خطة العمل الأفريقية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٥ التابعة للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة.

١٨ - وأوصت اللجنة بأن تشدد الجمعية العامة على الحاجة إلى أن تواصل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية المراعاة التامة لآراء و/أو تعليقات و/أو إسهامات الاتحاد الأفريقي والآليات الإقليمية الأخرى فيما تقوم به من وضع للسياسات واتخاذ للقرارات، بما في ذلك في مجالات الوساطة، والشؤون السياسية، والسلام والأمن.

١٩ - وكررت اللجنة تأكيد توصيتها بألا تتضمن تقارير الأمين العام عن الشراكة الجديدة معلومات بشأن الحلقات الدراسية وحلقات العمل والاجتماعات الأخرى فحسب، ولكن أيضا بشأن الإجراءات والنتائج الملموسة الأخرى فيما يتعلق بدعم منظومة الأمم المتحدة لمشاريع الشراكة الجديدة في جميع أنحاء القارة الأفريقية، مع التأكيد في الوقت نفسه على أن التقارير المقبلة ينبغي أن تواصل تعزيز التركيز على الأثر الذي

تحدثه، كما ونوعا، الأنشطة التي تنفذها كيانات منظومة الأمم المتحدة في دعم الشراكة الجديدة، فيما يتعلق بالموارد.

٢٠ - وأقرت اللجنة بالدور الهام الذي يؤديه تطوير الهياكل الأساسية الصلبة في أفريقيا، ولا سيما السكك الحديدية والطرق السريعة، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكشف جهوده في حشد دعم منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال ولا سيما للمبادرات التي تقوم بها الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

---